التحفة الوردية

منظومة في النحو والصرف

للأديب العلامة

عمرَ بنِ مظفرِ بنِ عمرَ، أبي حفصٍ زينِ الدينِ ابنِ الورديِّ المعريِّ الكنديِّ
(٦٩١-٧٤٩هـ)

اعتنى بها

أحمد سالم الشنقيطي
Ashmagh71@hotmail.com

مكتب الشنقيطي للخِدْمات العلمية والبحثية
مكة المكرمة- ١٤٣٥هـ/٢٠١٣م

كلمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بهداه. أما بعد:

فهذا نظم التحفة الوردية، للعلامةِ عمرَ بنِ مظفَّرِ بنِ عمرَ بنِ محمدٍ، أبي حفصٍ، زينِ الدينِ ابنِ الورديِّ المعريِّ الكنديِّ رحمه الله. وهو أديب موسوعي، وعالم مشارك في فنون عديدة، له تصانيف كثيرة. ولد في معرة النعمان سنة ٦٩١هـ، وتوفي في حلب سنة ٧٤٩هـ.

وكنت قد اطَّلعتُ على كتابٍ مخطوطٍ مصوَّرٍ بصيغة (pdf) من مركزِ المخطوطات بجامعة الملك سُعودٍ، يُدعَى (النفحة النديَّة على التحفةِ الورديَّة)[١]، وهو شرحٌ موجزٌ نفيسٌ لهذا النظمِ على طريقة المزجِ بالمتنِ، لمؤلِفِه محمدِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ، أبي الحسنِ البكريِّ الصِّدِّيقِيِّ (ت٩٥٢هـ)- فعزمتُ على إخراجِ النظمِ من المخطوط بنفسي وكتابتِه والعناية به ضبطًا، وتعليقًا[٢]، وذلك لإفادة نفسي، ثم إخواني من طلبة العلم. وقد جعلتُ هذا الشرحَ المخطوطَ أصلًا اعتمدتُ عليه في كتابة النظم. وكان النصُّ فيه واضحًا مقروءًا، إلَّا أنَّه خَلا من الضبطِ. فاجتهدتُ في ضبطِ أبياتِ النظمِ مستعينًا بالشرح المخطوط، مع إنعامِ النظَرِ والتأمُّلِ في السياقاتِ والمعاني، حتى وصلَ إلى هذا المستوى بفضلِ اللهِ وتوفيقِه.

وكانت لديَّ في أثناءِ النظمِ تعليقاتٌ واستدراكاتٌ، بثثْتُها في مواضعِها مِنَ الهوامشِ، معَ حرصي التامِّ على الاحتفاظِ بالنصِّ في المتنِ كما هوَ في الأصلِ، إلا ما تبيَّنَ لي أنه خطأٌ أو سهوٌ من الناسخِ، وهو قليل.

وقد استعنت بالشرحِ المخطوطِ في إدراجِ بعضِ الإشاراتِ التوضيحيةِ القليلةِ، التي لمستُ الحاجةَ إليها في مواضعَ مختلفةٍ من النظمِ؛ وذلك لإزالةِ إبهامٍ، أو توضيحِ مشكلٍ، أو شرحِ غامضٍ، ونحوِ ذلك. والتزمتُ تذييلَ كل ذلك بكلمة [المخطوط] محصورةً بين معقوفيْن، وكلُّ ما سوى ذلك فهْو من تعليقاتي.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

بقلم/ أحمد سالم ابن مقام الشنقيطي

مكة المكرمة/ لعشرين خلت من المحرم سنة ١٤٣٥هـ.

---

(١) جاء في بيانات المخطوط أنه مكوَّنٌ من ٧٠ ورقةً، وهي نسخةٌ جيدةٌ، والمتنُ فيها بالحمرةِ، وخطُّها نسخٌ معتادٌ. والناسخُ هو أحمدُ أبو صالحٍ العمروسيُّ (ت١٢١٣هـ).

(٢) قرأتُ في بعضِ المواقعِ الشبكيةِ عن وجودِ شرحٍ للنظمِ مطبوعٍ، بتحقيقِ بعضِ الفضلاءِ، ولكنْ لم أعثُرْ عليه –بعد البحثِ– في المكتباتِ وفي الشبكةِ.

نظم التحفة الوردية

[المقدمة][١]

بسم الله الرحمن الرحيم[٢]

١ قَال الفقيرُ عُمَرُ ابْنُ[٣] الوَرْدِيْ: ... للهِ شُكري أبدًا، وحَمدي

٢ مصلِّيًا على الرسولِ العربِيْ ... والآلِ والصحبِ وتُبَّاعِ النبيْ

٣ وبعدُ: فالجاهلُ بالنحوِ احتُقِرْ ... إذْ كُلُّ عِلْمٍ فإليهِ يَفتَقِرْ

٤ فاعْنَ[٤] بهذي (التحفةِ الورديَّهْ) ... في مائةٍ ونصفِها محويَّهْ[٥]

الكلمات

٥ اَلكلماتُ ليسَ فيها خُلْفُ ... اَلِاسْمُ، ثمَّ الفِعلُ، ثمَّ الحرفُ

٦ **فالاسمُ** بالتنوينِ، والإخبارِ ... عنه، و(ألْ)، والجرِّ، والإضمارِ

٧ **والفعلُ** بالتَّا أُسكِنَتْ، وبـ(لَمِ) ... كـ(لمْ أقُمْ)، أو كان أمرًا كـ(اعْلَمِ)

٨ إنْ كانَ قابلًا لِنُونٍ أَكَّدَتْ ... فَالأوَّلُ الماضي كـ(ضَلَّتْ واهْتَدَتْ)

٩ والثانِ ما ضارَعَ نحوُ (أَدْرِي) ... وثالثُ الأفعالِ فِعْلُ الأمرِ

١٠ سواهما **الحرفُ**. وأمَّا النَّكِرَهْ ... فهْوَ الذي يَقْبَلُ (ألْ) مُؤَثِّرَهْ

(١) هذا العنوانُ مِن عندي، وليس من الأصل. وبقية العناوين كلُّها من الأصل المخطوط.

(٢) أفاد الشارح أن البسملة من كلام الناظم، كما يستفادُ من قوله في المخطوط: [قال المصنف].

(٣) في المخطوط [بن] بدون همزة، والصواب كتابة الهمزة وفق القواعد الإملائية؛ لأنَّ (الورديّ) ليس الأبَ المباشرَ للناظم.

(٤) بالعين مهملةً ومعجمةً تبعًا للنُّسَخ. [المخطوط].

(٥) عددُ أبيات المنظومة (١٥٣) بيتًا. أي بحجم منظومة عبيد ربه تقريبًا، مع الاختلاف في المضمون بينهما. فهذا النظم –مع اختصاره– طرَقَ جُلَّ مسائل النحو وموضوعاتِه، بل ذكَرَ بعضَ أبوابِ التصريف، مما لا يوجد في المختصرات. أما نظمُ عبيدِ ربِّه فلم يتجاوزْ مضمونَ المقدمة الآجرومية، إذ اقتصرَ على المقدماتِ وأهمِّ المسائل، وخَلا من التصريف؛ لكونِه موجَّها للمبتدئين؛ لذلك يصلح نظم التحفة للمتوسطين، أو للمرحلة الوسطى بين الآجرومية والألفية.

١١ وغـــــيرُه معرِفــــةٌ، كـــــ(ابني، الَّذِي هُمْ، يوسفُ، الفاضلُ، ذا، يـا مُحتَـذِي)[١]

المعرب والمبني

١٢ اَلمعــــرَبُ اسْـــمٌ مـــتمكِّنٌ ومـــا ضــارَعَه، وقـــدْ بَنَـــوْا غيرَهمــا
١٣ واشـــتَرَكا رفعًــا ونصــبًا، وكَمــا تُجَــرُّ الَاســماءُ، ففِعــلٌ جُزِمــا
١٤ فــارفعْ بضــمٍّ، وانصِــبَنْ فتحًــا، وجُــرّْ بكســرةٍ، واجــزمْ سُـكونًا كـــ(لْيزُرْ)
١٥ وغــيرُ ذا يَنــوبُ: فانصِــبْ بــالألِفْ وارفــعْ بــواوٍ، وبيــا اجــرُرْ إنْ تُضِــفْ
١٦ (أبًـا، أخًـا، حمًـا، هنًـا)، و(فـاكا) و(ذا الحِجــا)، وشـــذَّ غـــيرُ ذاكا
١٧ ولْيُنْــوَ غــيرُ النصــبِ فيمــا نَقَصــا وقُــدِّرَ الجميــعُ في نحــوِ (العَصــا)
١٨ بــالألِفِ ارْفَــعْ كلَّ مــا قــدْ ثُنِّيــا وشِــبْهَه، وانْصِــبْه واجْــرُرْه بِيــا
١٩ ومِنــه: (كِلتــا) و(كِلا) إنْ كانَــهْ[٢] مــعْ مُضــمَرٍ، وأَطْلَقَــتْ كِنانــهْ[٣]
٢٠ وارفــعْ بــواوٍ ســالمًا مِــن جَمْــعِ مــذكَّرٍ، واليــا لِغــيرِ الرفــعِ
٢١ والجمــعُ فيــه ألــفٌ وتــاءُ فنصــبُه كجــرِّه ســـواءُ
٢٢ وجُــرَّ بــالفتحِ سِــوى المنصــرِفِ مــالم تُعرِّفْــه بـــ(ألْ)، أو تُضِــفِ
٢٣ مِــن نحــوِ: (تفعــلانِ، تفعلونــا) و(تفعلــينَ) يَحــذِفون النُّونــا
٢٤ في الجــزمِ والنصــبِ. ونحــوَ (يُقْــتَفَى يَــدْعُو) و(يَــرْمِي) ألــقِ منــه الطَّرَفــا
٢٥ جزمًــا، ويُنْــوَى في الجميــعِ الرفــعُ وأبــدِ نصــبَ مــا كـ(يَرْمِي، يَـدعُو)

(١) فيه تمثيل للمعارف السبعة، وهي على ترتيب الأمثلة: (المضاف، والاسم الموصول، والضمير، واسم العلم، والمعرَّف بـ"أل"، واسم الإشارة، والمنادى النكرة المقصودة).

(٢) بهاء السكت، كما جاء في المخطوط. ولكن يُشكِل ورودُ الفعلِ غيرَ مطابق في الإسناد، حيث جاء مفردًا، وهو مسند إلى اثنين. ويمكن إصلاحُ البيت على النحو التالي:

ومنــه: (كِلتــا) و(كِــلا) في الْمُضــمَرِ وانفـــردَتْ كنانـــةٌ بالْمُظهَــــرِ

(٣) أي في إعراب (كِلا) و(كِلتا) كالمثنى مطلقًا دونَ شرطٍ، سواءٌ مع الضمير أم مع الاسم الظاهر.

المبتدأ والخبر

٢٦ ويَرفَعــــون المبتــــدا والخَــــبَرا ومـــا لَه صـــدرُ الـــكلامِ صُـــدِّرا[١]

٢٧ وقــــدْ يكــــونُ المبتـــدا منَكَّـــرا إنْ يَتخصَّـــصْ نحْـــوُ: (مـــا عبـــدٌ قَـــرا)

٢٨ و(ههُنـــا ابـــني جـــالسٌ)[٢]، و(العَتْـــبُ أخشـــاه)[٣] جـــازَ رفعُـــه والنصـــبُ

إن وأخواتها

٢٩ لِـــ(إنَّ، أنَّ، ليـــتَ، لكـــنَّ، لعـــلّْ كـــأنَّ) نصـــبٌ ثُـــمَّ رفـــعٌ، ولْيُقَـــلْ:

٣٠ (لَعَـــلَّ، عَـــلَّ)، و(لَعَـــنَّ، عَنَّـــا لَغَـــــنَّ، غَـــــنَّ)، و(لأَنَّ، أَنَّـــــا

٣١ رَعَـــنَّ) مـــعْ (رَغَـــنَّ) تِلْـــكَ عشْـــرُ[٤] ورُتِّبَــــا، لا الظـــرفُ والمُنْجَـــرُّ

٣٢ وهمـــزَ (إنَّ) افْـــتَحْ لِسَـــدِّ مصـــدرِ عنْهـــا، وفي غـــيرٍ[٥] وبـــاللامِ[٦] اكْسِـــرِ

---

(١) ذكَرَ في العجُز قاعدةً عامةً في المبتدأ والخبر، يندرج تحتَها أحكامُهما من حيثُ التقديمُ والتأخيرُ جوازًا أوْ وجوبًا.

(٢) يَجوزُ في (جالسٌ) الرفعُ على الخبرية، ويكونُ الظرفُ معمولًا لَه؛ والنصبُ على الحالية، ويكونُ الظرفُ هو الخبرَ. [المخطوط].

(٣) يجوزُ في (العتبُ) الرفعُ على الابتداءِ، والنصبُ على المفعوليَّةِ. وكذلك كلُّ اسمٍ ابتُدِئَ به، وشُغِلَ الفعلُ بضميرِه، بشروط معيَّنة. [المخطوط].

قلتُ: أطلقَ الناظمُ القولَ بجوازِ الرفع والنصب في المشغول عنه ليشملَ الأنواعَ الثلاثةَ من أحكام الجواز في باب الاشتغالِ، وهي: جوازُ الوجهيْن على السواء، وجوازُها مع ترجيحِ الرفعِ، وجوازُها مع ترجيحِ النصب. وشروطُها وأحكامُها مذكورةٌ في بابِ الاشتغالِ مِن كتبِ النحوِ.

(٤) أي عشرُ لغاتٍ في (لعلَّ). وقد تجاوزَ الناظمُ في هذه المسألة (الخلاصةَ) إلى (الكافيةِ الشافيةِ)، وتبعَ ابنَ مالك فيها. ينظر: شرح الكافية الشافية ١/٤٧٠.

(٥) أيْ في غيرِ سدِّ المصدرِ مسَدَّها. وتُستثْنَى من قاعدةِ الفتحِ عند سدِّ المصدرِ مسدَّها حالةٌ واحدةٌ تُكسَر فيها (إنَّ) وجوبًا، وهي داخلةٌ في قولِه: (وباللامِ).

(٦) أي: ومع لام الابتداء في خبرِها تُكسَرُ (إنَّ) وجوبًا، وإن سَدَّتْ مَسَدَّ المصدر. ولا يكون ذلك إلَّا إذا وقعتْ بعدَ فعلٍ من أفعالِ القلوبِ معلَّقٍ عن العمل؛ نحو: (علمتُ إنَّ زيدًا لَصادقٌ). فإنْ خلا الخبرُ من اللامِ جاز الكسرُ والفتحُ.

٣٣	والأحسنُ الإلغاءُ[(١)] إنْ يُزَدْن[(٢)] (ما)	أوْ خُفِّفتْ (إنَّ) كـ (إنْ كلٌّ لَّما)[(٣)]

لا التي لنفي الجنس

٣٤	اِنْصِبْ لِنَفْيِ الجنسِ منكورًا بـ(لا)[(٤)]	مضافًا اَوْ شَبِيهَه مُتَّصِلا
٣٥	وركِّبِ المفردَ مبنيًّا على	ما كان نَصبُه، وإنْ كرَّرْتَ (لا):
٣٦	فافتَحْهما، والثانيَ انصبْ وارفعَنْ	وارفعْهما، وارفعْ بضَعْفٍ وافتَحَنْ[(٥)]

كان وأخواتها

٣٧	لـ(كانَ، باتَ، صارَ، أمسَى، ليسَ، ظلّْ	ما دامَ) عكسُ ما لِـ(إنَّ) مِن عَمَلْ
٣٨	(أصبحَ، أضحَى، برِحَ، انفكَّ، فتِيْ	زالَ) بنحوِ نفيِ ذي الأربعةِ
٣٩	وجائزٌ في الكلِّ توسيطُ الخبرْ	وسَبْقُه ذواتِ (ما) -لا (ليسَ)[(٦)]- ضَرّْ

(ما) الحجازية

٤٠	وفي الحجازِ (ما) كـ(ليسَ) معْ بَقا	نفيٍ، وترتيبٍ، بِلا (إنْ)[(٧)] مطلَقا[(٨)]

---

(١) أي إهمالُها وكفُّها عن العمل.

(٢) في المخطوط [تُزَدنَ] بالتاء، وهو خطأ، ولعله تصحيف من الناسخ.

(٣) إشارة إلى قوله تعالى: ((وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ)) [يس: ٣٦]. وقَرأ بتخفيف الميم بعضُ السبعة. ينظر: معاني القراءات ٢/٣٠٥، والمبسوط ص: ٣٧٠.

(٤) شِبْهُ الجملةِ متعلقٌ بالفعلِ (انصبْ)، أيْ أنَّ (لا) تَعملُ النصبَ في اسمِها. [المخطوط].

(٥) عَدَّ في البيت الأقوالَ في حكم اسم (لا) إذا تكرَّرَ، وهي: بناءُ الاثنين على الفتحِ، وبناءُ الأولِ فتحًا مع نصبِ الثاني أو رفعِه، ورفعُ الاثنين، ورفعُ الأولِ مع بناءِ الثاني على الفتحِ.

(٦) يعني: إن كانَ النفيُ في ذواتِ (ما) من الأفعالِ الناقصةِ، وهي (دامَ، فتِئَ، انْفَكَّ، زالَ، برِح) بغير (ما) جاز سبقُ الخبرِ إيَّاها، أيْ تقدُّمُه؛ نحو: (واثقًا بك لنْ أزالَ)، و(سائلًا عنكَ لم أبرحْ) أو (لا أبرحُ). أما إنْ كان النفيُ بـ(ما) فيَمتنِع تقدُّمُ الخبرِ عليها. [المخطوط].

(٧) أيْ بدون زيادة (إنْ) بعد (ما)، فإن زِيدتْ بَطَلَ عملُها. [المخطوط].

(٨) أي سواءٌ كانتْ (إنْ) الزائدة كافةً وفاقًا للبصريين، أمْ نافيةً وفاقًا للكوفيين. وبقي شرطٌ تركه الناظمُ، وهو أن لا يتقدمَ معمولُ خبرِ (ما) على اسمِها، وقد يُفْهَمُ هذا الشرطُ من إطلاقِ قولِه: (وترتيبٍ). [المخطوط].

أفعال المقاربة

٤١ يُرجَّحُ اقترانُ (أوْشَكَتْ، عسَى)   بـ(أنْ)، وفي (كادَ، كرَبَتْ) عُكِسا

٤٢ وإنْ يَلِ الأوَّلَتانِ مُظْهَرا   جرِّدْهما، أوْ بِهما ارْفَعْ مضمَرا

ظننت وأخواتها

٤٣ مبتدأٌ وخبَرٌ ذُو[1] نَصْبِ   بفِعلِ تحويلٍ وفِعلِ قَلْبِ

٤٤ (ظنَّ، حسبتُ، عدَّ، ألفَى، عَلِما   خالَ، رَأى، حَجا، وجدتُ، زَعَما)

٤٥ ويَقبُحُ الإلغاءُ إنْ جاءت أُوَلْ   وعُلِّقَتْ حيثُ مُصَدَّرٌ فَصَلْ

أرى وأخواتُها

٤٦ عَدِّ إلى ثلاثةٍ (أَنْبا، أَرَى   أعلَمَ، نَبَّا، أخبَرُوه خَبَرا)

الفاعل ونائبه

٤٧ الفاعلُ الذي إليه أُسْنِدا   فِعلٌ مقدَّمٌ عليه أَبَدا

٤٨ خالَفَ صَوْغا واقتِضاءً لـ(فُعِلْ   يُفْعَلُ)، أو ما فيه معناه جُعِلْ

٤٩ ويُرْفَعُ الفاعلُ والنائبُ له   كـ(قامَ زيدٌ)، و(تُسَبُّ العَجَلَه)

٥٠ والتا لفعلٍ مضمَرٍ متَّصِلِ   أُنِّثَ، أوْ ذاتِ حِرٍ لم يُفْصَلِ

المفعول به

٥١ تَنْصِبُ مفعولًا به ما نابا   عَنْ فاعلٍ كـ(تَقرأُ الكِتابا)

٥٢ وحيثُ فاعلٌ ضميرٌ وَصْلَا   أو وَقَعَ المفعولُ بعدَ (إلَّا)

٥٣ أوِ انْتَفَى الإعرابُ في الإثنيْنِ   لفظًا، وخِفْتَ اللَّبْسَ رَتِّبْ ذيْنِ

---

(١) اختلَّ شرط المطابقة في العدد، وكان الصواب: (ذَوا)، ولعلَّه مما ألجأَتْه إليه ضرورةُ الوزنِ. ويمكن إصلاحُ البيت على النحو التالي

يُنسَخُ بالتحويلِ، أوْ بالقلبِ   مبتدأٌ وخبَرٌ للنصبِ

المصدر وعمله

٥٤ وتَنصِبُ المصدرَ، وهْوَ الأصليْ ... بالفعلِ أو بالوصفِ أو بالمِثْلِ
٥٥ ومطلَقًا تُعْمِلُه مكبَّرا ... مقدَّمًا كفعلِه، لا مضمَرا
٥٦ وإنْ يُضَفْ يُكْمَلْ ولَوْ بِمُرْتفِعْ ... وحذفُ فاعلٍ هنا لا يَمتنِعْ

المفعول له

٥٧ اَلمصدرُ الظاهرُ إنْ جا عِلَّهْ ... لحَدَثٍ يَنصِبُ مفعولًا لَهْ
٥٨ متَّحِدَيْ وقتٍ وفاعلٍ، فإنْ ... شرطٌ يَفُتْ بحرفِ تعليلٍ قُرِنْ

المفعول فيه

٥٩ وتَنصِبُ الأَسامِيَ المضمَّنَهْ ... (في)، وهْيَ مِنْ أزمنةٍ وأمكنهْ
٦٠ بواقعٍ مِنْ فِعْلٍ اَوْ ما أشبَهَه ... فيه، وأبْهِمِ المكانَ كالجِهَهْ

المفعول معه

٦١ ما بعدَ واوٍ مثلِ (معْ)، لا مُتْبِعَهْ[(١)] ... مِن فَضْلَةٍ، يُنصَبُ مفعولًا معَهْ
٦٢ بسابقٍ مِن نحوِ فِعْلٍ، ورَجَحْ ... لضَعْفِ عطفٍ، وَلْيَجِبْ إنْ لم يُبَحْ

الاستثناء

٦٣ ما استَثْنَتِ (الَّا) مُوجَبًا تَمَّ انصِبِ ... وبعدَ نفيٍ أوْ شبيهِه اجْتُبِي
٦٤ إتباعُ جنسيٍّ، ونصبُ ما انقَطَعْ ... وأبدَلَتْ تميمُ ذا إنْ يُستَطَعْ
٦٥ لسابقٍ[(٢)] في غيرِ الِايجابِ الأَتَمّْ ... نصبٌ، وفي التفريعِ (إلَّا) كالعَدَمْ
٦٦ وَاجْرُرْ بـ(غيرٍ) وهْيَ كاسْمِ (إلَّا) ... وبِـ(خَلا، حاشا، عَدا) انصِبْ فِعْلَا[(٣)]

---

(١) لا متبِعة: أي غير عاطفة. [المخطوط].

(٢) في المخطوط: [ولسابق] وهو خطأ من الناسخ، ينكسر به الوزن.

(٣) منصوبٌ على الحالية، أي حالَ كونِ كلٍّ منها فعلًا.

الحال

٦٧ اَلحـــالُ وصـــفٌ فَضْـــلَةٌ قـــدْ أعرَبَـــتْ   هيئـــةَ مـــا جـــاءتْ لَه، فنُصِـــبَتْ

٦٨ نُكِّـــرَ، مِـــن معرِفـــةٍ، ومـــا وَجَـــبْ   ولا انتقـــالٌ واشـــتقاقٌ، بـــلْ غَلَـــبْ

التمييز

٦٩ اِنْصِـــبْ على التميـــيزِ مـــا تَضَـــمَّنا   معـــــنى (مِـــــن) الَّذِي أتى مُبَيِّنـــــا

٧٠ نكـــــرةً رافعـــــةَ الإبهـــــامِ   عـــــنْ جملـــــةٍ، أو مفـــــردٍ تَمـــــامِ

٧١ بِنُـــــونٍ اَوْ تنـــــوينٍ اَو إضـــــافهْ   كـــ(طِبْـــتَ نفسًـــا)، و(مَنـــا سُـــلافَهْ)

حروف الجر

٧٢ حـــروفُ جـــرٍّ: (مِـــنْ، إلى، في، عَـــنْ، على   مُنْـذُ، مُـذُ، الـلَّامُ، عَـدا، حاشـا، خَـلا)

٧٣ والـــكافُ والبـــا و(لَعَـــلَّ) و(مَـــتى   حـــتَّى)، وجَـــرَّتْ قَسَـــمًا[1] واوٌ وَتـــا

٧٤ و(رُبَّ) صُـــدِّرَتْ، وجَـــرَّتْ نَكِـــرهْ   وبعـــدَ (بـــلْ) والـــواوِ والفـــا مُضْـــمَرَهْ[2]

الإضافة

٧٥ ويُحـــذَفُ التنـــوينُ، والنُّونـــانِ[3]   مِمَّـــا يُضـــافُ، ويُجَـــرُّ الثـــاني

٧٦ والـــلامَ دونَ (مِـــن) و(في) تـــأَوَّلِ[4]   فيمـــا عَـــدا جـــنسٍ وظـــرفِ الأوَّلِ

عمل اسم الفاعل

٧٧ كفعلِـــه اســـمُ فاعـــلٍ لا في المُضِـــيْ   معتمِـــدًا، وإنْ أضـــفتَه ارتُضِـــي

---

(١) يقصِد المقسَمَ به تحديدًا، فهو الذي يَصلُح مجيئُه بعد أحرف القسَمِ الجارَّة. ومصطلح القسم عامٌّ يشمل جميع الأركان المكوِّنة لجملة القسم، وهي أداةُ القَسَم والمقسَمُ به، والمقسَمُ عليه.

(٢) ذكَر في هذا البيت أحكام (ربَّ)، وهي التصديرُ، وجرُّ النكرات، وجوازُ الإضمارِ بعد الواو والفاء و(بل).

(٣) هما نُونا المثنى وجمع المذكر السالم.

(٤) أمرٌ مِنَ التأوُّل. أي أن الإضافة في تقديرِ معنى اللامِ، إلا إذا كان المضافُ إليه جنسًا أوْ ظرفًا للمضافِ. فإن كان جنسًا للمضافِ فالإضافةُ بمعنى (من)، نحوُ: (ثوبُ خزٍّ) و(خاتَمُ فضةٍ)؛ وإن كان ظرفًا للمضافِ فالإضافةُ بمعنى (في)، نحوُ: ((تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ)) [البقرة: ٢٦]. [المخطوط].

٧٨	وراعِ في التـــابعِ لفظًـــا ومَحَـــلّْ	ومطلَقًـا يَعْمَـلُ إنْ يُوصَـلْ بـــ(ألْ)

التعجب

٧٩	تَنصِـبُ مـا مِنـه تعجُّـبٌ بــ(ما	أَفعَـلَ)، والكـوفيْ يَـرى الفعـلَ سُـما
٨٠	وبعـدَ (أَفْعِـلْ) جَـرُّه بالبـا، ولـنْ	تُحـذَفَ مـا لـم تَتْلُهـا (أنَّ) و(أنْ)
٨١	وصُـغْهما وأفعَـلَ التفضـيلِ	مِـنْ مُثْبَـتٍ، لـم يُـبْنَ للمفعـولِ
٨٢	مُصَـرَّفٍ، تَـمٍّ، وسِـيبَوَيْهِ لا	يَعْـدُو الثُّـلاثيَّ، بَـلَى في (أفعَـلَا)
٨٣	لِفقـدِ شرطٍ: جِئْ بـ(أَشْدِدْ) أوْ (أَشَـدّْ)	وبـابُ تقـديمٍ وتـأخيرٍ يُسَـدّْ

أفعال المدح والذم

٨٤	(نِعْـمَ، وبِـئْسَ، سـاءَ، حَبَّـذا، فَعُـلْ)	كـ(كَبُرَتْ) تَرفَـعُ فـاعلًا تَحُـلّْ
٨٥	(ألْ) فيـه، أوْ يُضـافُ للتـالي لِـ(ألْ)	أوْ مضـمَرًا تميـيزُه عنـه بَـدَلْ
٨٦	وبعـدَه المخصـوصُ: إمَّـا خـبَرُ	أوْ مبتـدًا، إنْ لـمْ يُقـدَّمْ مُشْـعِرُ

التوابع

٨٧	نَعْتـانِ، توْكيـدانِ، كلُّ بَـدَلِ	عَطْفـانِ في الإعـرابِ مِثْـلُ الأَوَّلِ(١)
٨٨	فالنعـتُ في القِسْـمَةِ كالمنعـوتِ في	تنكـيرِه -أيْضًـا- وفي التَّعَـرُّفِ
٨٩	وهْـوَ في الإفـرادِ وتـذكيرٍ وفي	فروعِـه كفعلِـه المصـرَّفِ
٩٠	و(نفـسٌ) اَوْ (عـينٌ، كِلا، كلتـا) و(كلّْ	أَجْمَـعُ) والفـروعُ، في التوكيـد قُـلْ
٩١	وفي المثـنَّى اختِـيرَ لفـظُ (الأنفـسِ)	وكُـرِّرَ اللفظـيُّ كـ(احبِسِ احـبِسِ)(٢)

---

(١) يَحتمِل اللفظُ قراءتين: (الأوَّل) بفتحِ الهمزة وتشديدِ الواو المفتوحة، على صيغة المفرد، و(الأُوَل) بضمِّ الهمزةِ وتخفيفِ الواوِ على صيغة الجمع. والمرادُ بـ(الأوَّل) المتبوعُ المتقدِّمُ لهذه التوابع.

(٢) يشير إلى الشاهد النحوي المشهور:

فـأينَ، إلى أيـنَ النَّجـاءُ ببغلـتي؟ أتاكَ، أتاكَ اللاحقـون، احـبِسِ احـبِسِ

وفيه توكيدان لفظيان في (أتاك أتاك) و(احبِسِ احبِس). ينظر: الخصائص ١١١/٣، وشرح الكافية الشافية ١١٨٥/٣.

٩٢ أبـدالُنا: مطـابِقٌ، أوْ مـا اشـتَمَلْ ... أوْ بعـضٌ، اَوْ بـائنُ[١] والأَوْلَى بــ(بَلْ)[٢]

٩٣ كـ(زُرْه زَيْـدًا)، (رُمْ عليًّـا يُمْنَـهْ) ... (قَبِّلْـه كفَّـه)، (ارْجُ عمْـرًا ابْنَـهْ)

٩٤ عطـفُ البيـانِ تـابعٌ في العَشْـرِ ... خـالَفَ إبـدالًا[٣] ببيـتِ (البَكـرِيْ

٩٥ بِشْـرِ)[٤]، و(يـا أخي عليًّـا). والنَّسَـقْ ... بـالواوِ والفـا (ثُـمَّ، أوْ)، (إمَّـا) سَـبَقْ

٩٦ عليـه (إمَّـا)، وبـ(لكنْ)، وبـ(أمْ) ... و(لَا)، و(حـتَّى) غايـةٍ، و(بـلْ)، وتَـمّْ

النداء

٩٧ بـالهمزِ في القُـرْبِ النِّـدا، بـ(أَيْ) و(يـا) ... و(آ، أَيـا) لنحـوِ بُعْـدٍ، و(هَيـا)

٩٨ وفي سِـوى اسـتغاثةٍ ونُدْبَـهْ ... واللهِ والمضـمَرِ جَـوِّزْ سَـلْبَهْ

٩٩ ومفـردٌ معرفـةٌ يُبْـنَى على ... مـا كانَ مرفـوعًا بـه، لا (هَـؤُلا)

١٠٠ ومفـرَدَ المنكـورِ والمضـافا ... وشـبهَه انصِـبْ عالِمًـا خِلافـا[٥]

١٠١ عـنْ ثعلـبٍ، فهْـو يقـولُ: إنْ صَـلَحْ ... ذانِ لِـ(ألْ) ضُـمَّهما، والنصـبُ صَـحّْ

١٠٢ تـابعُ مـا كـذِي ارتفـاعٍ إنْ يُضَـفْ ... دونَ (ألِ) انْصِبْ، كـ(أَعمرُو بْنَ خَلَفْ)

الاستغاثة

١٠٣ تُفـتَحُ لامُ مسـتغاثٍ نُودِيـا ... وكُسِـرَتْ للعطـفِ، مـا لـم تَتْـلُ (يـا)

١٠٤ وعاقَبَتْهـا ألـفٌ، وَلْتُكْـسَرِ ... فيمـا مِـنَ اجْلِـه اسـتُغيثَ المُظهَـرِ

---

(١) بتركِ التنوين للضرورة.

(٢) أي الأَوْلى في البدل المباينِ، الإتيان بـ(بل).

(٣) يجوز بكسر الهمزة على أنه مصدر، وبفتحها على أنه جمع بدل. [المخطوط].

(٤) يشير إلى الشاهد النحوي المشهور:

أنا ابـنُ التـاركِ البَكـريِّ بشـرٍ ... عليـه الطـيرُ تَرقُبُـه وُقوعـا

والشاهد فيه قولُه (البكريّ بشرٍ)، فـ(بشرٍ) عطفُ بيانٍ، لا بدلٌ. لأن البدلَ في نيةِ تَكرارِ العاملِ. و(التاركِ) لا يمكن إضافتُها إلى (بشرٍ)، فالصفة المحلاة بـ(أل) لا تضاف إلى العاري منها. ولو حُذِفَ (البكريّ)، وأقيم (بشر) مُقامَه لانتصبَ على المفعولية. ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص: ١٦٠، وشرح الكافية الشافية ١١٩٦/٢.

(٥) تضمينٌ لبيت ابن مالك في الألفية، غيرَ أنَّ الناظمَ أثبتَ الخلاف بقوله: (عالِمًا)، وابنُ مالك نفاه بقوله: (عادِمًا).

الندبة

١٠٥ وما ندَبْتَه بـ(يا) أوْ (وا) فَلَهْ ... ما لِلنِّدا، أو ألِفٌ مكمِّلَهْ

١٠٦ ويونُسٌ في صِفةِ المنصوبِ ... يَراه، وامنعْ في سوى معروفِ

الترخيم

١٠٧ آخرَ ما نادَيْتَ دونَ نُدْبهْ ... رَخِّمْ، سِوَى المضافِ والمشبَّهْ

١٠٨ أُنِّثَ بالها مطلَقًا[١]، أو فاقِدا ... ها[٢] عَلَمًا أربعةً فصاعدا[٣]

١٠٩ فإنْ وَلِي الخَتْمُ سكونَ لِينِ ... زادَ، تَلا أكثرَ من حرفيْنِ[٤]

١١٠ فاحذِفْهما، ولا يُغَيَّرْ مَهما ... نُوِيْ، وإلَّا فهْوَ كاسْمٍ تَمَّا

التحذير والإغراء

١١١ (إيَّاكُمُ الإعياءَ)، أو (وَالإِعْيا) ... نصبٌ، كَذا الإغرا، ودونَ (إيَّا)

١١٢ اِنْصِبْ بفعلٍ جائزِ الإظهارِ ... إلَّا معَ العطفِ أو التَّكرارِ

ما لا ينصرف

١١٣ لا تَصْرِفِ اسمًا حازَ عِلَّتَيْنِ ... مِن تسعٍ، اَوْ واحدةً كتَيْنِ

١١٤ فاعدِلْ، صِف، اَنِّثْ[٥]، عَرِّف، اَعْجِم، اجْمَعِ ... ركِّبْ، وزِدْ، والفعلَ زِنْه تَمْنَعِ

---

(١) أي أن المنادى المؤنث بالهاء يُرخَّم مطلقًا، وإن لم يكن علَمًا ولا زائدا على ثلاثة أحرف. [المخطوط].

(٢) أي هاء التأنيث.

(٣) أي أن المنادى إن لم يكن مؤنثًا بالهاء، فيُشترَط لجواز ترخيمه العلميةُ وكونُه على أربعةِ أحرف فأكثر. [المخطوط].

(٤) أي إنْ كان قبلَ آخر المنادى حرف مدٍّ تقدَّمه حرفان. وذكرَ طريقة ترخيمه في أول البيت التالي في قوله: (فاحذِفْهما) أي احذف الأخيرَ مع المدِّ الذي قبله، نحوُ: يا عِمْرَ (في عمران)، ويا مِسْكِ (في مسكين)، ويا مَنْصُ (في منصور). [المخطوط]

(٥) لو قال: (أنِّثْ، صِف، اعدِلْ) لتَخلص من ضرورة وصل همزة القطع في (أنِّثْ).

١١٥	وأَلِفــا التأنيــثِ والجمــعِ الــتي[١]	قامــتْ مَقــامَ علــةٍ وعلــةِ
١١٦	فالعَـدْلُ مطلَقًـا، كـ(مَثْنى) و(عُمَـرْ)	والوصـفُ أصـلًا مُنِـعَ التَّـا، كـ(أَغَرّْ)
١١٧	مؤنَّــثُ التَّــا عَلَمًــا كالمعنــويْ	ومنـعُ (هنـدٍ)، لا كـ(نوحٍ) قـد قَـوِيْ
١١٨	معرِفــةُ الأعــلامِ مثــلَ (زينــبِ)	وعُجْمَــةُ الأعــلامِ قبــلَ العــرَبِ
١١٩	اَلجمــعُ[٢] منــتهَى الجمــوعِ دونَ تــا	مركَّــبُ الأعــلامِ بــالمزجِ أتَى
١٢٠	اَلزائــدان ألــفٌ والنــونُ في	أعــلامِ (فَعــلانَ)، ووصــفٍ يَنْــتَفي
١٢١	(فَعلانــةٌ) عنــه، ووزنُ الفعــلِ إنْ	يَخْــتصَّ أوْ يَغلِــبْ، وبالتَّــا مــا قُــرِنْ
١٢٢	ولِاضــطرارٍ: صَرْفُ غــيرِ المنصــرِفْ	وقَصْــرُ ممــدودٍ، وفي العكــسِ اختُلِــفْ

العدد

١٢٣	جِئْ في الذكــورِ مِــن ثلاثــةٍ إلى	عشَــرَةٍ بالتَّــا، وأمَّــا الضــدُّ لا
١٢٤	تمييزَهــا اخْفِــضْ، وهْــوَ جمــعٌ إلَّا	في (مائــةٍ)، فــالجمعُ فيهــا قَــلَّا
١٢٥	بالمائــةِ اخْفِــضْ مفــرَدًا، إلّا مــا	شَــذَّ، وشَــذَّ (مِــائَتَيْنِ عامــا)
١٢٦	ورَكَّبــوا مــعْ عشْــرةٍ أَقَــلَّا	مِنهــا، ويُبْنَيــانِ فتحًــا إلّا
١٢٧	(اِثْــنَيْ وثِنْــتَيْ واثْنَــتَيْ) فلْيُعْــرَبِ[٣]	والتــاءُ في الثــاني مِــنَ المركَّــبِ
١٢٨	مِــنَ الثــلاثِ وإلى التســعِ فــإنْ	ذُكِــرَ فــالأولُ بالتــا يَقْــتَرِنْ

كم

١٢٩	مَـيِّزْ في الاسـتفهام (كـمْ) بمنتصِـبْ	فــردٍ، وفي الإخبــارِ جــرَّه انتَخِــبْ[٤]

(١) كذا في المخطوط. قلتُ: جاء اسم الموصول مفردًا، وهو نعت لمثنى. فاختلَّ شرط المطابقة في العدد. ويمكن إصلاح هذا الصدر على النحو التالي: **(وأَلِفا أنثى وجمعٍ دونَ تِي)** أي دون هذه العلل المذكورة، مع إبدالِ لفظِ (قاما) في أوَّلِ العَجُز بلفظ (قامتْ) للمطابقة.

(٢) الأَوْلى أن يقولَ مكان [الجمع]: (صيغة).

(٣) كذا في المخطوط، ولعلَّ الأَوْلى أنْ يقولَ: (فلتُعْرَب) بالتاء؛ للمطابقة.

(٤) ضبطتُ (جرَّه انتَخِبْ) على صيغة الأمر لا على صيغة البناء للمفعول؛ قصدًا لمناسبة صيغة الأمر في صدر البيت.

نواصب [الفعل][1] المضارع

١٣٠	مضــــــارعٌ قـــــدْ كانَ ماضــــيه على	أَرْبَعَــــــةٍ: تَضُـــــمُّ[2] مِنْـــــهُ الأَوَّلا
١٣١	وبــــ(أَنِ) انْصِـــبْ، لا مِـــنَ المثقَّـــلِ	وبِـــــ(إذَنْ) صُـــــدِّرَ في المســــتقبَلِ
١٣٢	و(لــــنْ) و(كَيْ) وبــــ(أنِ) الذي اســـتَتَرْ	بعــدَ الحــروفِ الســتِّ، وهي: لامُ جــرّْ
١٣٣	واوٌ كــــــ(إلَّا) أوْ (إلى)، و(حـــــتَّى)	لا الحــــالُ، والذي بِــــه أوَّلْتــــا
١٣٤	والـــواوُ والفـــا بعـــدَ محـــضِ النـــفيِ	أوْ طَلَـــــبٍ، نحـــوُ الدُّعا والنــــهيِ
١٣٥	وعاطـــفُ الفِعْــلِ على اسْــمٍ صُرِّحــا	واجــزِمْ عَــدا النــفيِ إنِ الفــا طُرِحــا

جوازم الفعل [المضارع][3]

١٣٦	وجزمُــــــه بـــــــ(لا) ولامِ طَلَبــــــا	و(لـــمْ) و(لَمَّـــا)، ولمـــاضٍ قَلَبــــا[4]
١٣٧	وجـــزمُ شرطٍ وجَـــزا بـــ(إنْ) و(مـــا)	(أيٍّ، مـــــتَى، أيَّـــــانَ، أنَّى، حيثُمـــــا)
١٣٨	(مَهْمـــا) و(إذْمـــا، أيـــنَ، مَـــن) ويُعطَـــى	فـــــاءَ جـــــوابٍ لا يَصِـــــحُّ شَرْطـــــا
١٣٩	نَعَــــمْ، (إذا) فُجـــاءةٍ[5] للفـــا بَـــدَلْ	والرفــعُ في جــوابِ مــا ضــارَعَ قَــلّْ

التصغير

١٤٠	صَـــغِّرْ ثلاثيًّـــا (فُعَـــيْلًا)، ومـــتَى	زادَ: (فُعَــــــيْعِلًا، فُعَيْعِـــــــيلًا) أتَى
١٤١	واخـــتِمْ مؤنثًـــا ثلاثيًّـــا أَمِــــنْ	لَبْسًـا بِتـا، إذا عَـرَى[6] منهـا كـ(سِنّْ)

---

(١) زيادة يقتضيها المعنى والمناسبة مع الباب الذي بعده.

(٢) في المخطوط [يضم]، ولا يستقيمُ دلالة ونحوًا.

(٣) زيادة يقتضيها المعنى والمناسبة مع الباب الذي قبله.

(٤) الألف في [قَلَبا] ليست للإطلاق، بل هي ألف التثنية. والمعنى أن (لم) و(لما) يَقلِبان معنى المضارع إلى الماضي.

(٥) بالجرِّ على الإضافةِ، وكذا وردتْ في قول ابن مالك في الألفية (بعدَ "إذا" فجاءةٍ أو قَسَمِ).

(٦) (عرَى) بالألف لغة في (عرِيَ) تُنسَبُ إلى طيئ، وهم يجعلون الياء المكسورَ ما قبلها ألِفًا، كما في نحو (بقِيَ، فنِيَ، رقِيَ)؛ فيقولون فيها: (بقَى، فنَى، رقَى) بالألف. ينظر: العين ٢٣٠/٥، والجمهرة ٥٢٢/١، وتهذيب اللغة ٢٦١/٩، والمقاييس ٢٧٦/١.

١٤٢ (بُوَيْبُ) بالواوِ، (نُيَيْبُ) باليا ... كذا (سُرَيْحِينُ) كجمعِ الأشْيا[١]

١٤٣ وَجْهان في كـ(جَدْوَلٍ)، وصُدَّا ... عنِ الرُّباعيْ زائدًا، لا المدَّا

١٤٤ وفي الخُماسيْ حذفُ خامسٍ قُبِلْ ... لا شِبْهِ زائدٍ، وجا (سُفَيْرِجِلْ)

١٤٥ وفي (الذي) و(ذا) وفي الفروعِ ... شَذَّ، كذا في كَلِمٍ مسموعِ

الحروف الزوائد

١٤٦ (أتَوْه سالمين) (سايِلْ وانتهِمْ)[٢] ... (سَأَلْتُمونيها) تُزادُ في الكَلِمْ

النسب

١٤٧ تَزيدُ إنْ نسَبْتَ ياءً وَلِيَتْ ... كسرًا، وياءٌ أشبَهَتْها نُحِّيَتْ

١٤٨ وتاءُ تأنيثٍ تُنَحَّى مطلَقا ... وياءُ منقوصٍ ثلاثةً رَقَى[٣]

١٤٩ وألفُ المقصورِ خامسًا فما ... فوقُ، وأمَّا رابعًا فإنَّما

١٥٠ تَحذِفُه إنْ كانَ للإناثِ ... وَأَلِفُ المقصورِ في الثُّلاثي

١٥١ بديلَ[٤] أصلٍ قلبُه واوًا رُوِيْ ... كَـ(فَتَوِيٍّ) في (فتًى)، و(عَصَوِيْ)

١٥٢ ووزنُ (فاعلٍ) و(فَعَّالٍ، فَعِلْ) ... يُغْنِي عنِ اليا- تمَّ نظمي وكَمَلْ

١٥٣ حامدًا اللهَ، مصلِّيًا على ... محمدٍ والآلِ والصحبِ وِلا[٥]

(١) البيتُ من السريع.

(٢) لا تَصدُقُ هذه الجملةُ على أحرفِ الزيادةِ بدقةٍ، لخُلُوِّها من الهمزة. وهمزةُ الوصلِ لا تَنوبُ عنها؛ لسقوطِها في الدرْجِ.

(٣) رقَى: أي إذا زادَ على الثلاثة. و(رَقَى) بالألف: لغةٌ في (رقِيَ) تُنسَبُ إلى طيءٍ. وتَقدَّم الحديثُ عنها.

(٤) بالنصبِ على الحالية. أي أنَّ ألفَ المقصور الثلاثيِّ المبدلةِ من أصلِها الواويّ أو اليائيّ، تُقلَبُ في التصغيرِ واوًا.

(٥) وِلاءً: أي تِباعًا، قُصرتْ للضرورة.